النهار ٢٠ كانون الأوّل ٢٠١٨

عندما تَبْطُل شرعيّة السلطة

الأب صلاح أبوجوده اليسوعي-أستاذ في الجامعة اليسوعيّة

"إنّ ما يسمّيه البشر حضارة هو حالة الأخلاق الراهنة، وما يسمّونه بربريّة هو الحالات السابقة. أمّا الأخلاق الراهنة فتُسمّى أخلاقًا بربريّة عندما تصبح من الماضي" (أناتول فرانس).

تبعًا لوثيقة الوفاق الوطنيّ "لا شرعيّةَ لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك". ومن ركائز هذا العيش المشترك، ولربّما الأصحّ القول: "العيش معًا"، الأخلاق التي تعزّز المشاركة في الحياة العامّة والاحترام المتبادل واحترام القوانين والاختلافات في الرأي والعادات والمعتقدات داخل المجتمع الواحد. فهذه الأخلاق التي لا غنى عنها تنفتح من ثمّ على بعدٍ آخر يكمِّل ما سبق، وهو البنيان المتبادل. لذا، يتّخذ العيش معًا مساره السليم عندما تُوجَّه الجهود في سبيل الخير المشترك الذي يعني خير كلّ إنسان والمجتمع بأكمله. يبرز هذا الخير إذًا غايةً بحدّ ذاته، وليس مجرّد وسيلة، وهو موجّه حكمًا إلى المستقبل لا إلى الماضي.

عندما ينظر اللبنانيّ اليوم إلى دولته يرى فيها علامات انحلال تسود مختلف مؤسّساتها ومرافقها، ويسمع خطابات مسؤوليها التي لا تعبّر عن أيّ رؤية وطنيّة جامعة، وتخرج في الكثير من الأحيان عن أبسط أصول التخاطب العامّ وتؤدّي إلى تفريق اللبنانيّين بعضهم عن بعضٍ نفسيًّا، بل وتثير عداوات بعضهم على بعض؛ ويلمس المواطن في حياته اليوميّة نتائج اللامبالاة التي يُظهرها هؤلاء المسؤولون تجاه متطلّبات الحياة الكريمة، وانصرافهم إلى صراعٍ على محاصصات تخفي أنانيّات ومصالح خارجيّة. يحقّ له، إزاء هذا الواقع، أن يطرح السؤال عن شرعيّة السلطة بمختلف مكوّناتها، إذ إنّ أداءَها لا يولي أهميّةً أبسط مقتضيات العيش معًا وحاجاته.

وعوض أن يكون عملُ الممسكين بمفاصل القرار السياسيّ موجّهًا إلى تفسير العيش معًا، وخدمته انطلاقًا من النقاط التي ترد في "المبادئ العامّة" من وثيقة الوفاق الوطنيّ، وهي نقاط تجعل من لبنان وطنًا نهائيًّا لجميع أبنائه ضمن إطار انتمائه العربيّ، وتعزّز إمكانيّة تطوير ثقافة مواطنة ديموقراطيّة، وإنشاء عدالة اجتماعيّة، وتحقيق إصلاحات على مختلف الصعد، وعلى ما يسمح للتعدديّة اللبنانيّة بأن تُبرز وجهها الإيجابيّ، مُرسيةً بذلك أسسَ مستقبلٍ واعد يجتمع فيه اللبنانيّون على تطوير خيرهم المشترك؛ فإنّ عمل أصحاب القرار السياسيّ يذهب في الاتّجاه المعاكس.

إنّ ما يحصل يشي بظاهرة مرضيّة كامنة في السياسيّين الذين يكوّنون السلطة، وتتجلّى في الذهنيّة المذهبيّة–الطائفيّة وكأنّها قدر محتوم، وفي انتهاجهم سياسة السير على حافة الهاوية في كلّ أمر دستوريّ وقانونيّ ومعيشيّ، معوّلين على أن يؤدّي ذلك إلى خدمة مصالحهم الخاصّة الضيّقة أو الفئويّة، معرّضين البلاد للتدخلات الخارجيّة، فيتحوّل لبنان مرّة أخرى إلى ساحة صراع قوى إقليميّة ودوليّة. فمن الجليّ أنّ الممسكين بالسلطة والمتصارعين عليها في آن واحد، إمّا لا يبالون بالعيش معًا وإمّا يفهمونه سلبيًّا، أي محاصصة السلطة والوظائف العامّة وما يستتبع ذلك من زبائنيّة وفساد. ولا يمكن، بطبيعة الحال، أن يحقّق هذا الموقف وحدةً وطنيّةً حقيقيّة وخيرًا عامًّا.

لماذا لا يبالي المسؤولون "بالعيش المشترك" الذي يرد في اتّفاق الطائف؟ أو لماذا يفهمونه بالمقلوب؟ لا يخفى على أحد أنّ غالبيّة السياسيّين الذين يملأون المشهد السياسيّ حاليًّا كانوا من المعارضين اتّفاق الطائف، ولم يوافقوا عليه إلاّ بدافع الضرورة أو رغمًا عنهم، وليس نتيجة تكوين قناعات إيجابيّة بشأنه. ولا بدّ من التسليم، في هذا السياق، بأنّ الاتّفاق المذكور، كما سبق أن قال غسان سلامه، كان صيغةً للخروج من حالة الحرب، ولكنّه لا يوفّر الأساس الكافي لبنيان السلام. إذ إنّه عزّز الانتماءات المذهبيّة–الطائفيّة، وأضعف نظام الحكم بسبب الإصلاحات التي نصّ عليها، والتي لم تهدف إلى تطوير آليّات الحكم، بل إلى توزيع أشمل للسلطات على أساس طائفيّ، الأمر الذي سهّل ويسهّل استفحال الأزمات وبلوغ عتبات الفوضى والشلل العامّ، وتدخّل القوى الخارجيّة في الشؤون الداخليّة. ويُضاف إلى ذلك، العلاقات المميّزة بسوريا التي نصّ عليها الاتّفاق، وقد أصبحت جزءًا لا يتجزّأ من الدستور، وهي تثير صعوبات داخليّة وخارجيّة في الوقت نفسه. فمن جهة، لم يتوصّل السياسيّون

اللبنانيّون إلى تفاهم مشترك على المصلحة الوطنيّة من شأنه أن يوضّح علاقة لبنان بسوريا؛ ومن جهة ثانية، لم تسلك السياسات السوريّة تجاه لبنان منذ زمن الاستقلال إلى اليوم طريق التقيّد بمقتضيات السيادة الوطنيّة المتفاهم عليها دوليًّا.

ولكنّ اتّفاق الطائف يعبّر، في المقابل، عن رغبة اللبنانيّين الصادقة في العيش معًا، ويفتح كوّةً في الجدار الطائفيّ يمكن أن تؤدّي تدريجيًّا إلى الانصهار الوطنيّ، إذ هو ينصّ على إلغاء الطائفيّة السياسيّة وتشكيل هيئة وطنيّة وظيفتها "دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفيّة". هل ما يرد في الاتّفاق عن إلغاء الطائفيّة وهم؟ يصيب جوزيف مايلا عندما ينعت الأمر بـ"أوتوبيا خاصّة بالمجتمع اللبنانيّ". فالحالة الطائفيّة متأصّلة في النفوس، والعمل السياسيّ يذهب في كلّ الاتِّجاهات باستثناء تجاوز الطائفيّة، والمؤسّسات التربويّة والصحيّة والاجتماعيّة ترفع في الغالب شعارات طائفيّة.

تضعنا هذه الحالة إزاء مأزقٍ فعليّ: فمن جهة، ثمّة رغبة صادقة وجامحة في العيش معًا؛ ومن جهة ثانية، ثمّة تأصّل لحالة طائفيّة تطبع السلوك الاجتماعيّ والعمل السياسيّ، ويسهل على السياسيّين توظيفها والانحراف بها في سبيل خدمة مصالحهم الشخصيّة وأحيانًا الخارجيّة. وليس من مخرج سوى ما ورد في بداية هذا المقال: وعي الأخلاق التي تعزّز العيش معًا. وإذا كانت تنمية هذا الوعي من مسؤوليّة جميع اللبنانيّين، فهي تقع على عاتق الممسكين بالسلطة وعلى صدقيّة ضمائرهم بالدرجة الأولى. ليست هذه الرغبة في العيش معًا مجرّد تعبير عن التعب من الحروب ومن الأزمات السياسيّة والاقتصاديّة المتواصلة، أزمات أدخلت وتُدخل اللبنانيّين في حالةٍ من القلق والتشاؤم بالمستقبل، وتجعلهم يجاهدون للبقاء على قيد الحياة عوض أن يحظوا بحياة كريمة. بل هي ناتجة من تمسّك اللبنانيّين بقيم مشتركة طوّروها مع الوقت –وإن كانت الحالة المذهبيّة–الطائفيّة تشوّهها– وفي طليعتها حريّة الرأي والضمير والتعدديّة الدينيّة والثقافيّة، والتوق الديموقراطيّ، وتمسّكهم بالنظام الاقتصاديّ الحرّ. ويُضاف إلى هذه القيم توقهم إلى التخلّص من الفساد والزبائنيّة واستغلال انتماءاتهم الطائفيّة.

لماذا لا ينظر الممسكون بمفاصل السلطة إلاّ في الزاوية السلبيّة باتّفاق الطائف، ويهملون ما أتى في "مبادئه العامّة" التي تمثّل منطلقاتٍ لدولة ديموقراطيّة حديثة هي تمام ميثاق "العيش المشترك" بقدر ما يُفهم مشروعًا مستقبليًّا وليس حالة جامدة، هذا "العيش المشترك" الذي هو مصدر شرعيّة كلّ سلطة؟

يبيّن نهج السياسيّين الراهن أنّهم لم يتعلّموا أيّ درسٍ من تاريخ لبنان قبل ١٩٧٥. إنّ طريقة تفكيرهم التي تُلهم سلوكهم والمرتكزة إمّا على "الأنا" وإمّا على "المرجع الخارجيّ"، والمنغلقة على خبرات الماضي المأسويّة، تناقض بالكامل مقتضيات "العيش معًا"، وبالتالي لا شرعيّةَ لهم؛ فشرعيّتهم تنحصر في العمل لما هو مشترك وترتكز على الأخلاق الموافقة.